A

ويبـــو

WIPO/ACE/2/9

الأصل : بالإسبانية

التاريخ : ٢٠٠٤/٦/١٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية

جنيف، من ٢٨ إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤

دراسة عن حقوق الملكية الفكرية

من إعداد السيد كارلوس خافيير فيغا مميه، وكيل النائب العام

في مكتب النائب العام الفدرالي، المكسيك(*)

(*) الآراء المعبر عنها في هذه الدراسة تخص مؤلفها وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

السيد كامل إدريس،

المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ.

سيداتي، سادتي.

أود بادئ ذي بدء أن أنقل إلى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية تقدير النائب العام لجمهورية المكسيك، السيد رفائل ماسيدو دي لا كونشا، لإتاحة هذه الفرصة ونتشاطر الآراء حول شكل العمل الذي تنجزه النيابة العامة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في بلدنا ونطاق ذلك العمل، في إطار هذه الدورة الثانية للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ.

فقد جاءت التغييرات التي أُدخلت على قوانين الملكية الفكرية المكسيكية مستجيبةً للحاجة إلى توسيع مجال اليقين في حماية حقوق المؤلفين والمبدعين في مجال الصناعة.

ولم يعد من الممكن اليوم الاستغناء عن حماية الملكية الفكرية لتيسير تنمية كاملة للبلدان، لِمَا تساهم به الاختراعات والابتكارات وغيرها من الإبداعات الصناعية من فائدة في مجال الإنتاج وتقديم الخدمات وفي تعزيز الاقتصاديات الوطنية بالتالي.

ومن جانب آخر، فإن التنمية الثقافية وتنوع التجليات الفنية يرفع من جودة حياة أفراد المجتمع. وبإمكاننا أن نقول إذاً إن اعتماد نظام مناسب لحماية الملكية الفكرية يساهم في تقدم البلدان نظراً لما يكفله من ضمانات قانونية للمؤلفين والفنانين والمبتكرين والمخترعين واحترام لعملهم الإبداعي على الصعيد المعنوي ومن خلال الفوائد المالية التي تعود عليهم بفضل ذلك النشاط.

وبالرغم من وجود تشريع الملكية الفكرية، فإن التعدي المستمر على حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية يجعل من الضروري ابتكار أنظمة للملكية الفكرية تكون متينة بما فيه الكفاية لتوفير الضمانات القانونية.

ولذلك السبب، فقد شنت المكسيك حملة مكثفة لمكافحة الجرائم المرتكبة في مجال حق المؤلف والملكية الصناعية.

ولفهم التدابير المتخذة، لا بد من معرفة أن الهيئة المسؤولة عن التحقيق والملاحقة بشأن الجرائم الفدرالية هي النيابة العامة الفدرالية التي تحتكر كل السلطات المتعلقة بإحقاق الحق العام.

النيابة العامة في المكسيك

تشمل أهداف الحكومة الفدرالية في مجال إحقاق الحق العام الحدَّ من معدلات الجرائم وتفادي أن تفلت من العقوبة ومكافحة الفساد من خلال وضع القواعد والمعايير والأُطُر المؤسسية التي تدعم ممارسة السلطات المناطة بالمسؤولين عن إحقاق الحق العام.

ولذلك السبب، فقد أُعيد تنظيم مكتب النائب العام مؤخراً، ولا تقتصر إعادة التنظيم على الجوانب الظاهرية فحسب، بل تشمل أيضاً الجوانب المتعلقة بمعاملات المكتب. وسيسمح ذلك بتحقيق نتائج إيجابية على الأجل القصير في مكافحة الجنح وحالات الإفلات من العقوبة والفساد.

ونظراً إلى ما سبق ولما كانت الجنح بمختلف أشكالها تقيم عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح من الضروري إعادة تنظيم المبادئ التوجيهية التي تمارَس في ظلها الصلاحيات الممنوحة للنيابة العامة الفدرالية.

وترد تلك الصلاحيات في المادة ٢١ والمادة ١٠٢(أ) من الدستور المكسيكي. وتكفل المادتان إنشاء النيابة العامة الفدرالية، إذ تنصان على أن توقيع العقوبات من صلاحيات السلطة القضائية وحدها ودون غيرها، على أن التحقيق في الجرائم وملاحقتها من مسؤولية النيابة العامة التي تساعدها قوى الشرطة العاملة تحت سلطتها وبأوامرها المباشرة. وتنص المادتان أيضاً على أن ملاحقة جميع الجرائم الفدرالية أمام المحاكم تقع على كاهل النيابة العامة الفدرالية التي تكون مسؤولة عن طلب سند التوقيف في حق المشبوه بهم والبحث عن الأدلة التي تثبت مسؤولية هؤلاء الأشخاص وتقديم تلك الأدلة وضمان قانونية المحاكمات بما يكفل إحقاق الحق بسرعة والمطالبة بتطبيق العقوبات والاشتراك في كل ما يحدّده القانون في ذلك الشأن.

وعملاً بالمعايير الأساسية المذكورة، تنص المادة ٤ من النظام التأسيسي لمكتب وكيل النيابة العامة بصراحة على أن الصلاحيات المناطة بالنيابة العامة الفدرالية تشمل التحقيق في الجرائم الفدرالية وملاحقتها، بما في ذلك إجراء التحقيقات الأولية والمثول أمام السلطات القضائية والالتزامات المتعلقة بمعاملة الضحية أو الشخص المتضرر من جراء الجريمة والتأكد من الامتثال لأحكام الدستور والقانون في حدود سلطاته والاشتراك في عمليات تسليم المتهمين أو المحاكمين أو المحكوم عليهم وفقاً للأحكام المطبقة في التشريع الوطني والمعاهدات الدولية التي يكون المكسيك طرفاً فيها أو نقل أولئك الأشخاص والمطالبة بالتقارير والوثائق والآراء والأدلة العامة من الهيئات والأجهزة التابعة للإدارة الفدرالية والمقاطعة الفدرالية وأعضاء الفدرالية والدول الأجنبية وغيرها من الجهات المختصة بتزويد المكتب بذلك النوع من المراجع، فضلاً عن العمل من أجل ضمان إدارة سريعة وسليمة للعدالة.

ولمّا كان من سمات الجنح التغير المستمر في أساليب العمل، كما هو الحال مثلاً في الطرق التي يسلكها مهربو المواد الخام، فقد أصبح من الضروري تعديل بنية المؤسسة لتعزيز التنسيق في مكافحة الجنح.

أما البنية الراهنة لمكتب وكيل النيابة العامة فهي تقوم على نظام لامركزي من حيث الجوانب الجغرافية والعملية ونظام قائم على التخصص. ويطبق النظام الأول بنقل سلطات المؤسسة إلى أعضاء الفدرالية والمقاطعة الفدرالية.

ويكفل ذلك التنظيم ما يلزم من المرونة لاعتماد التعديلات التي تسمح بالاستجابة بسرعة للتغيّرات في أعمال الجريمة المنظمة وما تستخدمه من أساليب في ارتكاب جرائم أخرى، بما فيها الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية.

وبالإضافة إلى ما سبق، تسهر وحدات متخصصة على التحقيق في بعض أنواع الجرائم وملاحقتها والتصدي لمختلف ظواهر الجريمة المنظمة والوقوف على طبيعة مختلف الجرائم الفدرالية. وتمارس الوحدات المتخصصة أنشطتها على نحو يتناسب وفداحة الجريمة وتعقيداتها والأساليب المُحكمة لارتكابها.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى تلك الوحدات المتخصصة الوحدة المتخصصة في التحقيق في الجرائم المتعلقة بحق المؤلف والملكية الصناعية، والمكلّفة، وفقاً للمادة ٢٩"١" من لائحة النظام الأساسي لمكتب

وكيل النيابة العامة، بنظر الجرائم المتعلقة بحق المؤلف والملكية الصناعية وفقاً لمدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي وقانون الملكية الصناعية.

ولا بد لتلك الوحدات المتخصصة أن تقيم آليات للتعاون والتنسيق فيما بينها ومع سائر الوحدات الإدارية في مكتب وكيل النيابة العامة. وفي ٢٤ يوليه/تموز ٢٠٠٣، صدر في الجريدة الفدرالية الرسمية اتفاق ينص على قواعد التنسيق بين وفود أعضاء الفدرالية والوحدات الإدارية في المؤسسة. وتحدّد المادة ٣ من الاتفاق القواعد المطبّقة لتعريف مجالات اختصاص الوحدة المتخصصة في التحقيق في الجرائم الفدرالية، داخل مكتب وكيل النيابة العامة، على النحو التالي:

- التحقيق الأولي من غير اعتقال في الحالات التالي:
- إذا زاد المبلغ قيد النزاع على ٠٠٠ ٢٣ يوم عمل بالمرتب العام الأدنى لليوم الواحد المطبق في المقاطعة الفدرالية (علماً بأن المرتب الأدنى في المقاطعة الفدرالية يبلغ حالياً ٤٥,٢٤ بزوز، أي ٢٥٠ ٠٤٠ ١ بزوز أو ١٠٨ ٩٠ من الدولارات الأمريكية وفقاً لسعر الصرف المطبّق في ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٤).
- وإذا امتدت الوقائع إلى أكثر من عضو من الفدرالية.
- وإذا كان شرح الوقائع معقداً من الناحية الجنائية والتقنية.
- وإذا أثبت ذلك صاحب المؤسسة.

وعلاوة على ما سبق، فإن النظام ينص على مشاركة مسؤولي النيابة العامة الفدرالية المناطين بالوحدات المتخصصة في التحقيقات الأولية والمحاكمات الجنائية فضلاً عن الإجراءات المتعلقة بحماية الأفراد من التدابير الرسمية في كل المسائل التي تدخل في اختصاص تلك الوحدات.

وفيما يتعلق بنظام اللامركزية الجغرافية والعملية، تجدر الإشارة إلى أن وفود المؤسسة في الجهات الأعضاء في الفدرالية مزودة بوكالات للنيابة العامة الفدرالية تشرف على ما يعنيها من المسائل في حدودها الجغرافية كما يحدّدها الوكيل العام وفقاً للقواعد المتعلقة بمعدّل الجريمة والكثافة السكانية والأوضاع الجغرافية والتوزيع السليم لأعباء العمل.

ووفقاً للمادة ٢١ من الدستور المكسيكي والمادة ٣ من المدوَّنة الفدرالية للإجراءات الجنائية، تحظى النيابة العامة الفدرالية بمساعدة قوى الشرطة التي تخضع لسلطتها وأوامرها المباشرة. وقد درجت العادة على تسمية تلك القوى باصطلاح "الشرطة القضائية" التي كانت في حقبة من التاريخ مناطة بالسلطة القضائية. ولذلك، فقد أقام هذا القانون مفهوم قوى الشرطة الفدرالية المعنية بالتحقيق.

وقد استعيض بالبنية الوارد وصفها أعلاه عن النموذج الرجعي لملاحقة الجرائم، فكان النظام الجديد نظاماً عملياً يقوم على البحث العلمي وأحدث الإنجازات التكنولوجية.

وكان تأسيس النيابة العامة من مكاسب القانون الحديث، وبدأت مرحلة توجيه الاتهامات على يد الدولة، مجسدة بذلك مبدأ احتكار الدولة للمقاضاة الجنائية.

وتتجلى أهمية أداء النيابة العامة الفدرالية في دورها الحاسم باعتبارها المدافع عن المجتمع من الجريمة وتفاعلها مع السلطات القضائية في جميع المسائل التي يُسهم فيها الاتحاد كلما كانت مصالحه الاقتصادية معنية أو كانت له مصلحة قانونية. ولذلك السبب، فقد أصبحت النيابة العامة المحور الرئيسي للتعايش الاجتماعي.

ولحق المؤلف والملكية الصناعية أركانهما القانونية في مختلف المبادئ المتجسدة في دستور المكسيك، كالمادتين ٦ و٧ من الدستور اللتين تشيران إلى حرية التعبير والإعلام والنشر والتوزيع، باعتبارها من الضمانات لحقوق الأفراد بامتياز.

وفي ذلك الصدد، تنص المادة ٦ على أن أي تعبير عن الأفكار لا يخضع لأي تحقيق قضائي أو إداري إلا إذا كان يمسّ الأخلاق أو حقوق الغير أو يتسبب في ارتكاب جريمة أو إخلال بالنظام العام، وتضمن الدولة الحق في الإعلام.

وتستكمل المادة ٧ حلقة الحقوق الأساسية، إذ تحرِّم التعدي على حرية الكتابة والنشر في أي موضوع كان، وتمنع أي قانون أو سلطة من إقامة رقابة مسبقة على المؤلفين أو الناشرين أو مطالبتهم بضمانات من ذلك القبيل أو الحدّ من حرية النشر، ما عدا فرض قيود تضمن احترام الحياة الخاصة والأخلاق والنظام العام. ولا يجوز مصادرة المطابع بأي شكل من الأشكال بسبب استخدامها في ارتكاب جريمة.

وتحظر المادة ٢٨(٩) من الدستور تكوين أي احتكارات من خلال المزايا الممنوحة للمؤلفين وفناني الأداء بهدف حماية مصنفاتهم أو أعمالهم لمدة محدّدة من الزمن أو المزايا الممنوحة للمخترعين والمبتكرين في الانتفاع الاستئثاري باختراعاتهم وابتكاراتهم.

وتشمل حقوق رئيس الدولة وواجباته، وفقاً للمادة ٨٩"١٥" من الدستور منح مزايا استئثارية لمدة محدّدة من الزمن، وفقاً للقانون المعني، لفائدة المكتشفين والمخترعين والمبتكرين وأصحاب التحسينات الصناعية.

وتستكمل الأحكام المشار إليها في قوانيننا لحماية حقوق المؤلفين على المستوى الفدرالي مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي التي تنص على الأفعال المخالفة للقانون في ذلك المجال. وينص قانون حق المؤلف الفدرالي أيضاً على وصف لأنماط الممارسات غير المشروعة في مجال حق المؤلف في إطار أحكام جنائية فدرالية.

وفيما يتعلق بالملكية الصناعية، فإن المكسيك تعتبر التشريع في ذلك الموضوع من المسائل التي يختص فيها مجلس الاتحاد وحده. إذ تنص المادة ٧٣"١٠" من الدستور على أن للمجلس صلاحية التشريع على المستوى الوطني في الشؤون المتعلقة بالتجارة.

ويشمل ذلك المفهوم كل المؤسسات وما يرتبط بذلك النشاط من أحكام، بحيث تندرج حقوق الملكية الصناعية، من خلال بنيتها، في السياق التجاري. ويعني ذلك أن السلطة الدستورية المحدّدة في تلك المادة تغطي ذلك الموضوع دون أدنى شك.

ونتيجة للإصلاح الذي أُجري بموجب قانون الملكية الصناعية لسنة ١٩٩١، أمكن تعديل التشريع المحلي المتعلق بالملكية الصناعية بما يواكب القواعد والمعايير الدولية المحدّدة في مختلف المعاهدات الدولية المعنية.

حماية الملكية الفكرية

يقيم التشريع المكسيكي بشأن حماية الملكية الفكرية ثلاثة أنظمة مختلفة، هي النظام الإداري والنظام الجنائي ونظام الحماية المدنية. ويحدّد كل نظام وظائف هيئات الدولة المسؤولة عن حماية الملكية الفكرية.

ويرد في الفقرات التالية وصف لأنظمة الحماية الثلاثة وتوضيح لخصائصها العامة.

الحماية الإدارية

يكفل التشريع المكسيكي الحماية الإدارية للملكية الفكرية فيما يتعلق بحق المؤلف في قانون حق المؤلف، وفيما يتعلق بالملكية الصناعية في قانون الملكية الصناعية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القانونين المذكورين أعلاه ينصان على إجراءات إدارية. وينص قانون الملكية الصناعية على أن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية مسؤول عن النهوض بالملكية الصناعية وحمايتها، أي أنه الجهاز القانوني الذي يتولى إدارة نظام الملكية الصناعية في البلد.

وينص قانون الملكية الصناعية على مختلف أنواع الإجراءات لمواجهة المخالفات الإدارية وتستكمله القواعد الواردة في المدوَّنة الفدرالية للإجراءات المدنية. إذ ينص الفصل الثاني من القانون على الإجراء الخاص بالإعلان الإداري الذي تستند إليه حماية الملكية الصناعية بناء على هذا النظام.

وفيما يتعلق بحماية الملكية الصناعية، تكتسي التدابير المؤقتة أهمية كبيرة، نظراً إلى أنها سريعة ومبسَّطة وفعالة في وقف التعدي على حقوق الملكية الصناعية وتصحيحه بطبيعة الحال. وتندرج تلك التدابير، في التشريع المكسيكي، في اختصاص السلطة القضائية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ذلك الإجراء لا يكفل تعويضاً عن الأضرار المتكبدة. ويعني ذلك أن من الضروري اللجوء إلى سبل الانتصاف المدني للحصول على تعويض.

ويحتوي قانون الملكية الصناعية أيضاً على قواعد محدّدة بشأن الحجز على الملكية.

وأما معهد حق المؤلف الوطني فهو السلطة الإدارية المسؤولة عن قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة وهي التي تقوم على التحقيق وتُوقع العقوبات في حالات التعدي الإداري.

ويرد النص على تلك التعديات الإدارية في قانون حق المؤلف الفدرالي الذي يشير إلى التعديات ذات الطابع التجاري التي تنظرها المؤسسة ذاتها.

وينص قانون حق المؤلف الفدرالي على إجراء إداري للتسوية أمام معهد حق المؤلف الوطني بناء على طلب أحد الأطراف أو بهدف التوصل إلى تسوية ودِّية لنزاع ناجم عن تفسير قانون حق المؤلف الفدرالي أو تطبيقه.

وما أن تُوقِّع الأطراف اتفاق التسوية مع المعهد نفسه، حتى تصبح التسوية نافذة وتكتسب قوة الشيء المقضي به.

وإذا استحال التوصل إلى تسوية عن طريق الإجراء الإداري المعني، يدعو المعهد الأطراف إلى إحالة النزاع إلى التحكيم.

ويجوز للأطراف الاتفاق على النص في العقود المبرمة بينها بشأن حق المؤلف على الخضوع للتحكيم.

وتبلغ الفترة القصوى للتحكيم ٦٠ يوماً اعتباراً من تاريخ الوثيقة التي يرد فيها قبول المحكَّمين.

ويجوز أن تنتهي إجراءات التحكيم بقرار وقف تلك الإجراءات أو باتفاق الأطراف قبل انتهائها. أما قرار التحكيم، فيصبح نافذاً وتكون له قوة الشيء المقضي به.

الحماية المدنية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية

ينص الفصل التاسع من قانون حق المؤلف الفدرالي الذي يتناول موضع الإجراءات على أن التعويض المادي أو المعنوي أو كلا التعويضين، بالإضافة إلى تعويض أي ضرر ناجم عن التعدي على الحقوق الممنوحة في القانون لا يقل، في أي حالة من الحالات، عن ٤٠ بالمائة من سعر بيع المنتج الأصلي أو الخدمة الأصلية للجمهور، أياً كان نوع الخدمات التي تنطوي على تعدٍّ على أي حقٍ من الحقوق المحمية بموجب القانون المشار إليه.

ويتولى القاضي، بمساعدة الخبراء، الحكم بمبلغ التعويض في الحالات التي يستحيل فيها تحديده.

ولأغراض هذا القانون، يُقصد بالأضرار المعنوية الأضرار المتكبدة من جراء التعدي على أي حق من الحقوق التالية التي يملكها المؤلف:

- حق المؤلف في أن يختار الشكل الذي يكشف فيه عن مصنفه والبت في نشر المصنف من عدم نشره.
- وحق المؤلف في نسبة المصنف إليه أو حقه في الكشف عن المصنف باسم مستعار أو مجهول.
- وحق المؤلف في أن يحظى مصنفه بالاحترام وفي الاعتراض على أي تعديل أو تشويه أو مساس آخر بالمصنف أو على أي عمل أو فعل غير قانوني يرتكب في حق مصنفه بما يُسيء إلى سمعة مبدعه.
- وحق المؤلف في الاعتراض على أن يُنسب إليه مصنف لم يُبدعه.

ويلاحظ مما سبق أن القانون يسعى إلى توفير الحماية بأكبر قدر ممكن لأشكال التعبير الفني في المكسيك ولا يكتفي بصونٍ سمعة المبدع أو سلامة المصنف بل يكفل للمؤلف أو المبدع حماية أكيدة لمصنفه بفضل تسجيله وفقاً للقانون.

وفيما يتعلق بالحماية المدنية لحقوق الملكية الصناعية، ينص قانون الملكية الصناعية في موضوع التعويض وتسديد الأضرار، على أن من الجائز لصاحب البراءة ما أن يحصل على براءته أن يطالب الغير بتعويض، إذا بدا أن ذلك الغير قد انتفع بطريقة الصنع أو المنتج المحمي بالبراءة من غير موافقة المبتكر، حتى قبل منح البراءة، إذا ما تم الانتفاع بعد التاريخ الذي أصبح فيه نشر طلب البراءة نافذاً.

وبالمثل، ينص الفصل الثالث من ذلك القانون الذي يتناول موضوع الأسرار الصناعية على أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستأجر عاملاً أو حرَفياً أو خبيراً أو مستشاراً يؤدي خدمات لشخص آخر أو كان يؤدي تلك الخدمات، بغرض الحصول منه على أسرار صناعية يكون مسؤولاً عن دفع تعويضات عما يسببه من أضرار للشخص المعني.

وعلى الوجه ذاته، فإن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحصل على معلومات تنطوي على أسرار صناعية بوسائل غير مشروعة يكون مسؤولاً عن دفع تعويض عن الأضرار.

ويُستخلص مما سبق أن القانون يسعى إلى حماية المبدعين الذين ينتجون بموهباتهم ابتكارات تكون نافعة لمجتمعاتهم، فلا يجوز للغير أن يستغل ذلك بالانتفاع بالاختراع وإلحاق خسارة مالية بالمبتكر.

الحماية الجنائية لحق المؤلف والملكية الصناعية

يتميّز كلٌّ من قانون الملكية الصناعية والفصل السادس والعشرين من مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي الذي يتعلّق بحق المؤلف بسمات متشابهة ويُقيمان معاً نظام الحماية الجنائية للملكية الفكرية في المكسيك.

ويتجلى وجه الشبه الرئيسي بين الجرائم المتعلقة بحق المؤلف والجرائم المتعلقة بالملكية الصناعية في القاعدة العامة التي لا تُجيز الشروع في إجراء قضائي إلا من خلال شكوى تتولى على أساسها النيابة العامة التحقيق في الجريمة بشرط أن يكون المشتكي هو مالك حق المؤلف أو حقوق الملكية الصناعية. وبالرغم من أن تلك القاعدة العامة تتعلق بجرائم الملكية الفكرية بفرعيها، فمن الضروري أن يشار إلى الاستثناءات القائمة فيما يتعلق بأنواع الجرائم المرتكبة في مجال حق المؤلف وأنواع الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية، أي الاستغلال التجاري للكتب المدرسية المجانية كما ينص عليه الفصل ٢٦ من مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي والمادة ٢٢٣(ثانياً) من قانون الملكية الصناعية التي لا تذكر وجوب الاستناد إلى شكوى لملاحقة تلك الجريمة.

وعلى الوجه ذاته، تُعد أنواع الجرائم الجنائية المرتكبة في مجال حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية من باب الغش نظراً إلى انعدام تصريح من مالك الحقوق.

وعلى الرغم من التشابه الواضح بين الحماية الجنائية لحق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية المجتمعة تحت غطاء الحماية الجنائية للملكية الفكرية، تجدر الإشارة إلى أن تلك الحقوق تندرج في فئتين متميّزتين وتخضع لأحكام قانونية منفصلة ولها من السمات ما يستدعي تشريعاً خاصاً لكل فئة على حدة.

ويكمن وجه الاختلاف الرئيسي بين الحماية الجنائية لحق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية في تحديد السلوك غير المشروع الذي يُعد من باب الجريمة في مجال الملكية الصناعية بناء على قانون الملكية الصناعية. أما الجرائم المرتبطة بحق المؤلف فهي مغطاة في مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي (الفصل ٢٦) وليس في قانون حق المؤلف الفدرالي، علماً بأن ذلك لا يؤثر في دور النيابة العامة في التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في قانون الملكية الصناعية، نظراً إلى أن ذلك القانون يأتي في مضمار نقل أحكام المدوَّنة إلى تشريع خاص.

وفضلاً عن الاختلاف بين الجرائم المنصوص عليها في مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي بشأن حق المؤلف والجرائم المنصوص عليها في قانون الملكية الصناعية، يمكن الإشارة إلى أن قانون الملكية الصناعية يُجرِّم المخالفات الإدارية المتكرّرة. أما قانون حق المؤلف الفدرالي والأحكام المتعلقة بحق المؤلف من مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي، فلا تحتوي على أي إشارة إلى تلك الحالة.

وتختلف الحماية الجنائية المكفولة لحقوق الملكية الصناعية اختلافاً كبيراً عن الحماية الجنائية لحق المؤلف ويمس ذلك الفرق مهام التحقيق التي تضطلع بها النيابة العامة، وهو عبارة عن الرأي القانوني التقني الصادر عن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية.

ويُحدِّد ذلك الرأي القانوني التقني الدعوى الجنائية التي ترفعها النيابة العامة في حالتين محدّدتين هما: الحالة التي تتكرّر فيها المخالفات الإدارية بعد صدور قرار نهائي بتوقيع العقوبة الإدارية الأولى. والحالة الثانية هي الحالة التي يتم فيها تزوير العلامات على المستوى التجاري بقصد الغش.

دور النيابة العامة في الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية

تَشرع النيابة العامة في تحقيق أولي ما أن يودع مالك حق المؤلف أو حقوق الملكية الصناعية الشكوى المناسبة التي يستند إليها التحقيق في الجريمة المشتبهة.

وتجدر الإشارة إلى أن من غير الجائز للنيابة العامة أن تَشرع في تحقيق غير رسمي في الجرائم المتعلقة بحق المؤلف أو الحقوق الصناعية حتى تودع الشكوى المناسبة وفقاً لأحكام التشريع المتعلق بالحماية الجنائية لحق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية.

وعلى الرغم من أن القاعدة العامة تقضي بملاحقة الجرائم المرتكبة في مجال حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية بالاستناد إلى شكوى، فيجوز للنيابة العامة، في حالات استثنائية، أن تَشرع من تلقاء نفسها في تحقيق أولي. ففي مجال حق المؤلف، تنص المادة ٤٢٩ من مدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي على أن النيابة تلاحق من تلقاء نفسها جرائم الاستغلال التجاري للكتب المدرسية المجانية. أما قانون الملكية الصناعية، فلا يذكر ملاحقة جريمة بيع منتجات تحمل علامات محمية مزوَّرة للمستهلك النهائي إلا بناء على شكوى يودعها أحد الأطراف.

وما أن يبدأ التحقيق الأولي حتى تتخذ النيابة العامة الإجراءات الشكلية الضرورية لتتبيّن صُلب الجريمة والمسؤولية المحتملة لرفع دعوى جنائية وإحالة القضية إلى المحاكم الفدرالية.

وتشمل تلك الإجراءات الشكلية المتعلقة بالجرائم المرتكبة في مجال حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية ما يلي:

- الحجز على الأموال: ويُقيّد ذلك في المحضر المناسب مع وصف للأموال المحجوز عليها.
- رأي الخبراء: يكتسي دور الخبراء أهمية كبيرة في التحقيق في الجرائم المرتبطة بحق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية. إذ يشبه ذلك الدور دور مساعدي النيابة العامة الذين يشتركون في البحث عن الأدلة والحفاظ عليها والحصول عليها ويحدّدون في ما يصدرونه من آراء مواصفات الأموال المنظورة لإثبات عناصر صُلب الجريمة والمسؤولية المحتملة.

  وهكذا، فإن خبراء الملكية الصناعية يساعدون النيابة العامة الفدرالية في البت في صحة العلامات أو البراءات أو الأسرار الصناعية أو نماذج المنفعة أو الرسوم والنماذج الصناعية محل الجريمة المزعومة من عدم صحتها، من وجهة نظر قانونية.

  وفي مجال حق المؤلف، يساعد الخبراء النيابة العامة الفدرالية على البت في أصالة المصنفات ونسخها من عدم أصالتها من وجهة نظر قانونية، سواء كانت تلك المصنفات أدبية أو سينمائية أو فنية أو تصويرية أو من برامج الراديو والتلفزيون أو مصنفات أخرى يرد ذكرها في قانون حق المؤلف الفدرالي، بما في ذلك الحقوق المجاورة.

وفيما يخص الجرائم الناجمة عن تكرار المخالفات الإدارية وتزوير العلامات على المستوى التجاري بقصد الغش، كما ورد تحديد ذلك في قانون الملكية الصناعية وسبق ذكره أعلاه، فلا بد من الرأي القانوني التقني للمعهد المكسيكي للملكية الفكرية كي تَشرع النيابة العامة في الدعوى الجنائية.

وما أن تتأكد النيابة العامة من صُلب الجريمة واحتمال المسؤولية حتى تَشرع في الدعوى الجنائية بإحالة القضية إلى المحاكم لأن المحاكم هي المختصة بناء على حكم صريح في قانون حق المؤلف الفدرالي وقانون الملكية الصناعية ومدوَّنة القانون الجنائي الفدرالي.

خصائص التحقيق في جرائم الملكية الفكرية

سبق أن أُشير باختصار إلى تطبيق التحقيق الأولي في قضايا الجرائم المرتكبة في مجال الملكية الفكرية. على أن من الضروري أن يشار هنا إلى بعض الخصائص المتعلقة بتطبيق ذلك الإجراء على ذلك النوع من الجرائم.

وقد أُشير آنفاً إلى أن القاعدة العامة تقضي بأن تودع شكوى في قضايا الجرائم المرتكبة في مجال الملكية الفكرية. وعلى الوجه نفسه، فقد وضحنا الحالات الاستثنائية التي يسمح بها التشريع المكسيكي بخصوص تلك القاعدة. ووفقاً لذلك الإجراء، لا يجوز للنيابة العامة أن تشرع في تحقيق أولي إذا لم تستلم الشكوى المناسبة. ويعني ذلك أن التحقيق الأولي لا يبدأ حتى إذا اجتمعت العناصر الضرورية له. وفي حال الشروع في التحقيق الأولي وبعد الانتهاء من الإجراءات اللازمة، يجوز لصاحب الشكوى أن يتمسك بتلك القاعدة ليمارس حقه في أن يغفر للمسؤول المزعوم فعله، مما يُلزم النيابة العامة الفدرالية بأن تمتنع عن الشروع في دعوى جنائية.

وعلاوة على ذلك، فقد أدى التقدم التكنولوجي مضافاً إلى قدرة بعض الأشخاص على تصميم الجريمة إلى تمكين الشخص المسؤول فعلاً عن الجريمة المرتكبة في مجال الملكية الفكرية من إخفاء هويته مما يزيد من صعوبة التحقيق الذي تضطلع به النيابة العامة لإثبات المسؤولية المفترضة.

وقد وجدت المنظمات الإجرامية فسحة واسعة في ما بإمكانها أن ترتكبه من جرائم في مجال الملكية الفكرية.

وإزاء ارتفاع معدلات الإنتاج والاستنساخ والبيع في مجال المنتجات المزوَّرة من غير تصريح سابق من مالك الحقوق المقررة في القانون، وافق مجلس الاتحاد على المرسوم المقترح لإصلاح القانون الفدرالي لمكافحة الجريمة المنظمة بهدف اعتبار القرصنة من الجرائم الفادحة الواردة في قائمة الجرائم المذكورة في المادة ٢ من ذلك القانون ومكافحة ذلك السلوك غير المشروع ومنعه.

وهكذا، فقد أقرت السلطة التشريعية في المكسيك أن القرصنة قد أصبحت شكلاً من أشكال الأنشطة التجارية الدولية بحيث تكوَّنت شبكات من المنظمات الإجرامية ذات الأنظمة التمويلية التي تكفل لها الاستفادة من أحدث التقنيات.

ويتضح مما سبق أن القرصنة تعتبر من أهم أشكال الأنشطة التجارية الإجرامية بعد تهريب المخدرات وسرقة السيارات. وهي نشاط غير مشروع تفاقم في السنوات القليلة الماضية، ولذلك كان الإصلاح المذكور الذي أُريد به تزويد النيابة العامة الفدرالية بالآليات الفعالة لمكافحة القرصنة.

الدور الجديد للنيابة العامة الفدرالية في الحماية الجنائية للملكية الفكرية

يدلّ التقدم المطرد في مجال التكنولوجيا على أن القدرة الذهنية للبشر تتطور بسرعة مذهلة. فقد شهدنا ثورة في المعلومات على اختلاف أشكالها وتتزايد توقعاتنا وتطلعاتنا يوماً بعد يوم وتزيد خطط المستقبل طموحاً على خطط الحاضر.

وقد تجلّت تلك الثورة العارمة في المعرفة لا في المجال التكنولوجي فحسب بل في الأداء الفني أيضاً.

وتساهم الطاقة الإبداعية للمؤلفين والمخترعين في ذلك التجديد وابتكار المعرفة وتقدم الإنسانية، على أن تلك الطاقة يُضعفها مَنْ يسعون إلى تقويض جهود المبدعين وتملُّك إبداعاتهم. ولذلك السبب، فلا بد

من إحاطة ثورة المعرفة بضمانات تسمح لها بإفادة البشرية كلها. ويتعين إذاً حماية ذلك التقدم بسرعته ومن المهم أيضاً استباق الأوضاع المقبلة.

وعليه، فلا بد للتشريعات والمؤسسات الوطنية أن تعزّز حماية الملكية الفكرية. وليس ذلك الأمر بالمسألة البسيطة بطبيعة الحال، على أن من الممكن مواجهة الذين يساهمون في إضعاف الطاقة الإبداعية بالتسلّح بالقدرة ذاتها على الإبداع لحماية الملكية الفكرية. ولا يَخفى ذلك التجديد على النيابة العامة التي تمثل المجتمع، وهي تبذل جهوداً حثيثة يوماً بعد يوم لأداء دورها في ضمان الحماية الجنائية للملكية الفكرية بأن تبتكر وتجدّد لتصبح الكفيل الحقيقي للملكية القانونية المحمية بقواعد القانون الجنائي.

ويقتضي تعزيز سيادة القانون تحسين الأدوات على نحو يكفل نفاذ دستورنا في كل أرجاء البلد والنهوض بالقدرات على تطبيق القانون ومعاقبة مَنْ يتعدون عليه وتسوية المنازعات.

ويتطلع المجتمع إلى دولة تقوم على القانون فتضمن التعايش الحضاري والمنسجم والسلمي، أي دولة تأخذ بقواعد القانون عماداً للتلاحم الاجتماعي ومحوراً للجهود المبذولة.

ومن المستحيل في الواقع أن تنجح أي استراتيجية بشأن النمو الاقتصادي في تحقيق النتائج المرجوة وتلبية احتياجات البلد إذا ما كان من المستحيل في الوقت ذاته ضمان سيادة القانون والأمن العام.

ولن نستطيع تحويل نظامنا القضائي ليتحلى بأسس متينة ومشروعة وثابتة إذا لم يقم على الدستور الوطني وتعزيز القوانين وتطبيقها على أكمل وجه.

وفي هذا السياق، لا يزال تبادل المعلومات والتجارب من العناصر الأساسية لتطور الحضارات. وقد كانت التغيّرات الكبيرة التي عرفها التاريخ مقترنة في العديد من الحالات بالأخذ بالابتكارات الاجتماعية والعلمية. ويعتبر استخدام المادة والتقنيات من المعايير التي يُعتمد عليها عند تصنيف مختلف الحقبات من تقدم البشرية.

وقد تغيرت المهام اليومية للمجتمعات الوطنية مع تطور الفكر والنظرة إلى التاريخ والمجتمع. وتجد الأمم قوتها الدافعة وحافزها في حرصها على صون الفردية والثقافة والتاريخ والقيم والقدرة على الأخذ بما هو جديد.

وفي هذا العصر القائم على الابتكارات التكنولوجية والعلمية المتتالية بسرعة باهرة والمنغمسة في علاقات معولمة قائمة على التبادل، أصبح اقتسام المعارف أمراً عادياً بل ضروري لكي لا نبقى خلف ركاب التقدم المعرفي.

وتظهر أهمية هذا الاجتماع في قدرتنا على التعلم من تجارب الغير التي تختلف عن تجاربنا والفرصة التي يتيحها لتحليل وجهات نظر الآخرين من المتخصصين المعروفين وبحث الاقتراحات المطروحة في بلدان أخرى لمعالجة جرائم حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية.

وبفضل ارتفاع الطاقة الإنتاجية للشركات، فقد فتح التقدم التكنولوجي منفذاً واسعاً إلى منتجات جديدة فساهم في تحسين نوعية حياة المنتفعين بتلك المنتجات. وفي الوقت ذاته، تتعرض الابتكارات التكنولوجية لانتفاع بهدف تحقيق أرباح غير مشروعة بإنتاج سلع مخالفة للقانون وهذه ظاهرة معروفة باصطلاح القرصنة. وقد كان لتلك الظاهرة الإجرامية وقع على اقتصاديات البلدان ونموها بعد أن تفاقمت بسرعة في السنوات الأخيرة وأسفرت عن خسارات في فرص العمل والاستثمارات اللازمة

لتنمية المجتمع. ويفرض ذلك على الدولة توفير السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة المشكلة بطريقة حاسمة.

وقد دفع حجم الخسارات المقدرة نتيجة لصناعة السلع المزورة وتسويقها بقطاع الإنتاج المتضرر من تلك الممارسات إلى المطالبة بتدابير فعالة من أجهزة الدولة المسؤولة عن إحقاق الحق.

وقد تصدت المكسيك للمشكلة الناجمة عن ارتكاب الأفعال غير المشروعة باعتماد قواعد قانونية مناسبة كما ذكرنا آنفاً. ونظراً إلى كثرة تلك النصوص القانونية، فقد وضعت الحكومة الفدرالية استراتيجية لمكافحة التملك غير المشروع بهدف تكوين جبهة مؤلفة من عدة مؤسسات لمنع الجرائم المتعلقة بحق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية والتحقيق فيها وملاحقتها.

وتقضي خطة مكافحة التملك غير المشروع بإنشاء لجنة تضم عدة مؤسسات لتكون هيئة مركزية لاتخاذ القرارات وتشارك فيها القطاعات العامة والخاصة والاجتماعية. وتبحث تلك اللجنة التدابير المطلوب اتخاذها ونتائجها وتخطط لها وتنسقها وتراقب تنفيذها وتقيّمها رامية بذلك إلى إقامة جبهة في وجه القرصنة.

وتجلت الأهمية المعلَّقة على تلك الخطة واللجنة المشتركة بين المؤسسات في اشتراك إدارات مكتب وكيل النيابة العامة ووزارات الاقتصاد والمالية والداخلية والتربية والتعليم والخدمة العامة وممثلي غرف مختلف الصناعات المعنية وجمعيات المؤلفين وممثلي أصحاب الحقوق والوكلاء المعتمدين لشتى العلامات الذين يمثلون غالبية الأطراف المهتمة بالقضاء على ذلك النوع من الجرائم.

وتحقيقاً للهدف ذاته، أنشأ مكتب وكيل النيابة العامة، في إطار استراتيجية ترمي إلى تحسين أعماله، وحدة متخصصة في التحقيق في الجرائم المرتكبة في مجال حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية لتكون مسؤولة أمام مكتب نائبه المختص في التحقيق في الجرائم الفدرالية لتولي ظاهرة القرصنة العناية الواجبة.

وبفضل عمل تلك الوحدة وجهود سائر الجهات، فقد أمكن الحجز على ٩٠٠ ٥٥٧ ٥٢ منتج مزور منذ إنشاء الوحدة في أغسطس/آب ٢٠٠٣ حتى ١٤ مايو/أيار ٢٠٠٤، وهذا رقم قياسي في الإحصائيات الوطنية.

وفيما يتعلق بالنتائج المحققة، تجدر الإشارة إلى مساهمة الأشخاص المتضررين الذين أودعوا الشكاوى الضرورية للشروع في الملاحقات. وبالإضافة إلى مساهمة ممثلي الأطراف المتضررة، كان العمل المنسق بين المؤسسات الحكومية. وقد سمح كل ذلك بمواجهة أفعال التعدي على حقوق المبدعين ومالكي البراءات والعلامات التجارية.

وأود في هذا السياق أن ألفت النظر إلى أننا نسعى في مكافحتنا للجريمة إلى توسيع النطاق القانوني. فالجهود المبذولة من أجل ضمان سيادة القانون تقتضي مساهمة الجميع بعزم في إقامة مجتمع عادل يعيش فيه كل واحد منا في ظل القانون.

[نهاية الوثيقة]